سياسة اليابان الاقتصادية تجاه الصين الشعبية ١٩٦٣-ايار١٩٧٢

أ.د. جبار درويش جاسم الشمري
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

م.م سها عادل عثمان البياتي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية/ قسم التاريخ

الملخص:

كانت اليابان صاحبة سجل أستعماري كبير مع الدول الأسيوية فهي صاحبة مبدأ مونرو الاسيوي التوسعي لكنها غيرت اسلوبها واستخدمت الاقتصاد كطريقة جديدة للتعامل مع جيرانها، وحرصت بعد ان اجتازت ارهاصات الحرب العالمية الثانية وتداعياتها على بناء علاقات متوازنة مستخدمة هويتها الاقتصادية الجديدة كتعبير سلام وجسر يوثق العلاقات بينها وبين الدول وكتكفير وتعويض عن تاريخها الاستعماري، وقد ابتكرت طوكيو نهجاً جديداً في التعامل مع الدول التي لم يكن بينهما علاقات دبلوماسية ألا وهو التعامل غير الرسمي عن طريق العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تتم بين الشركات الخاصة أي أنها استخدمت الجانب الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الهدف السياسي فابتعدت بذلك عن نمط التحالفات العسكرية الذي كان سائداً ابان تلك المدة.

خضعت تلك السياسة بجوانبها كافة للتجاذبات والصراعات الإقليمية والمحلية و المتغيرات الدولية التي كانت هي الأشد والأكثر تاثيراً عليها كذلك كانت اليابان مكبلة بقيود واتفاقات دولية فرضت عليها بعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، فضلاً عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة ذلك البلد الداخلية والخارجية، لذلك لم تكن اليابان حرة في اختيار صداقاتها وتعاونها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

اليابان، الصين الشعبية ، الصادرات، الاستيرادات، الاتفاقيات التجارية، معدل النمو الاقتصادي.

Japan's economic policy towards the People's Republic of China 1963-May 1972

Suha Adel Othman Al-Bayati
Al-Mustansiriya University

Dr. Jabbar Darwish Jassem Al-Shammari
Al-Mustansiriya University/ College of Education

Abstract:

Japan had a great colonial record with Asian countries, as it is the owner of the Monroe Asian expansionist principle, but it changed its style and used the economy as a new way to deal with its neighbors. As an atonement and compensation for its colonial history, Tokyo has devised a new approach in dealing with countries that did not have diplomatic relations between them, except for informal dealings through economic and cultural relations that take place between private companies, meaning that it used the economic aspect as a means to achieve the political goal, thus moving away from the pattern of alliances militarism that prevailed during that period.

That policy, in all its aspects, was subject to regional and local tensions and conflicts, as well as international changes that were the strongest and most affecting it. Japan was also shackled by international restrictions and agreements imposed on it after its loss in World War II in 1945, in addition to the control of the United States of America over that country's

internal and external policy. Therefore, Japan was not free to choose its friendships and economic cooperation with other countries.

key words:

Japan, People's China, exports, imports, trade agreements, economic growth rate.

سياسة اليابان الاقتصادية تجاه الصين الشعبية ١٩٦٣-١٩٧٢

لم تسر الاتفاقات التجارية بين اليابان والصين الشعبية دون تعقيدات ففي الثالث عشر من تموز ١٩٦٣ وقعت شركة كوراشيكي رايون (Kurashiki Rayon) اليابانية عقد تصدير بقيمة اثنان وعشرون مليون دولار مع بكين لتوفير مصنع فينيلون قادر على إنتاج ثلاثون طنًا من الفينيلون يوميًا[١]،في العشرين من اب من العام نفسه، وافقت الحكومة اليابانية على تصدير هذا المصنع في إطار خطة دفع مؤجلة مدتها خمس سنوات ، وهو ما يعادل شكلاً من أشكال المساعدة الاقتصادية اليابانية للصين الشيوعية، وهو ما يمكن تفسيره على أنه اعتراف فعلي بنظام بكين ، وومن ثم تم انتقاده بشدة من قبل الصين الوطنية[٢].

أدى بيع مصنع فينيلون بالدين مع إعادة تشو هونغ تشينغ (Chou Hung-ching) وهو منشق شيوعي صيني، إلى الصين الشيوعية إلى أزمة في العلاقات بين اليابان وتايوان، فأعلن شيانغ كاي تشيك رئيس الصين الوطنية عن سحب سفيره لدى اليابان تشانغ لي شينغ (Chang Li-sheng)، وفي الحادي والثلاثين من كانون الاول ١٩٦٣ تم استدعاء القائم بالأعمال التايوانية الدكتور تشانغ بو تشين(Chang Po-chin) ،وأربعة من أعضاء مجلس السفارة في طوكيو[٣].

علقت الصين الوطنية في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٤ جميع المشتريات الحكومية الجديدة في اليابان فأدى ذلك إلى أخطر أزمة في علاقات ما بعد الحرب بين طوكيو وتايبه، وفي الواحد والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٤ صرح رئيس الوزراء الياباني إيكيدا في خطاب ألقاه أمام الجلسة المشتركة لمجلس الدايت أن اليابان ستتبنى سياسات واقعية في التعامل مع الصين الشيوعية، كما بين إن اليابان ستحافظ على العلاقات الودية مع الصين الوطنية، بينما تعزز التجارة مع الصين الشيوعية بموجب مبدأ فصل السياسة عن الاقتصاد[٤].

حدث تطور مهم في المجال الدبلوماسي الدولي تجاه الصين الشعبية تمثل باعتراف فرنسا في جمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد للشعب الصيني[٥]،إن هذا الحدث شكل عامل ضغط كبير على موقف الحكومة اليابانية من القضية الصينية، إذ طالبت المعارضة اليابانية من حكومة (ايكيدا) اتخاذ خطوة مماثلة للخطوة الفرنسية[٦]،فضلاً عن ذلك أنشأ الحزب الاشتراكي الياباني في الأول من شباط عام ١٩٦٤ منظمة شعبية عرفت بالمجلس القومي للدعوة لإعادة العلاقات مع الصين، وقد ضمت في عضويتها عدد كبير من أعضاء اتحاد العمال الياباني وكذلك بعض رجال الأعمال، فضلاً عن أعضاء من الحزب الاشتراكي الياباني [٧]، غير أن رئيس الوزراء الياباني (ايكيدا) لم يستجب لتلك الدعوات وأعلن في الرابع من شباط عام١٩٦٤ أن بلاده لن تحذو حذو فرنسا فيما يتعلق الصين الشعبية لكنها ستعمل على تطوير العلاقات التجارية معها [٨]،وعلى هذا الأساس زار بكين في السابع من شباط ١٩٦٤ وفد ياباني ضم أعضاء من البرلمان والحكومة اليابانية ووقعوا مع رئيس جمعية الصداقة الصينية –اليابانية ليو شينغ شي (Liao cheng chih) اتفاق تجاري على مستوى المؤسسات والقطاع الخاص وتضمن البنود الآتية [٩]:

١- تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين على مستوى الممثلين التجاريين ورجال الأعلام والصحفيين.
٢- زيادة التبادل التجاري عن طريق توقيع عقود طويلة الأمد.
٣- إنشاء خطوط طيران تجارية بين البلدين.

من أجل تهدئة الصين الوطنية، طلب إيكيدا من شيجيرو يوشيدا ، رئيس للوزراء السابق و زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي السفر إلى تايوان للقاء الرئيس شيانغ كاي تشيك وقد تم تسوية الخلافات من خلال كتابة رسالة من يوشيدا يتعهد فيها بعدم استخدام الأموال من بنك التصدير والاستيراد الياباني لتمويل التجارة مع الصين الشيوعية، وهو ما عرف فيما بعد بمذكرة

يوشيدا[١٠]، ونتيجة لذلك وفي الثامن عشر من تموز ١٩٦٤ ، رفعت الصين القومية حظرها على عرض الشراء للسلع اليابانية[١١].

رغم تلك التعقيدات الى ان اليابان كانت ماضية في تطوير سياستها الاقتصادية تجاه الصين الشعبية وفي ذات الوقت تحافظ على علاقاتها المتينة مع الصين الوطنية والولايات المتحدة الامريكية وأظهرت اليابان سياستها تلك حينما اعلنت في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٤ مراجعة لقائمة(COCOM) فتم رفع الحظر المفروض على ثمانية مواد ، بما في ذلك كاسحات الجليد ومنشآت تصنيع التيتانيوم والزركونيوم ،ونتيجة لهذا التنقيح ، تم تخفيض عدد الأصناف المحظورة إلى(١٥٥)صنفاً وخففت الضوابط على حوالي(٤٠) صنفا ثم الى(٣١) صنف[١٢].

وصل في الثالث عشر من اب١٩٦٤ خمسة من المسؤولين التجاريين الشيوعيين الصينيين ، بقيادة سن بينغ هوا (Sun Ping-hua) نائب الأمين العام لجمعية الشعب للعلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية

(The People's Association for Cultural Relations with Foreign Countries) ، إلى طوكيو لافتتاح مكتب اتصال تجاري هناك ووجهوا دعوة الى بعض الشخصيات التجارية اليابانية لزيارة بكين[١٣].

تلبية لتلك الدعوة قام وفد ياباني برئاسة اوسومو زاكوشي (Usomo zakuchi) رئيس قسم الصين في وزارة التجارة اليابانية بزيارة بكين وذلك في الثالث من ايلول عام ١٩٦٤ ووقع أول اتفاق رسمي خاص بالصيد بين الصين الشعبية واليابان تضمن تنظيم أعمال الصيد في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي[١٤].

قفز حجم التجارة الصديقة إلى (١٨٢)مليون دولار بحلول عام ١٩٦٤ وإلى(٤١٦) مليون دولار بحلول عام ١٩٦٦ كما زادت المعارض التجارية وتبادل الوفود التجارية بين البلدين، فضلاً عن إقامة معرض صيني تجاري في العاصمة اليابانية طوكيو وذلك في نهاية عام١٩٦٣[١٥].

الجدول رقم (١) [١٦] يوضح مقدار مبالغ التجارة بموجب اتفاقيات التجارة بين اليابان والصين والنسبة المئوية خلال المدة ما بين ١٩٦٣-١٩٦٦ :الوحدة (١٠٠٠ دولار)

التقسيم	الاتفاقية الأولى عام ١٩٦٣	النسبة المئوية	الاتفاقية الثانية ١٩٦٤	النسبة المئوية	الاتفاقية الثالثة ١٩٦٥	النسبة المئوية	الاتفاقية الرابعة عام ١٩٦٦	النسبة المئوية
الصادرات	٦,١١٧.٠	٪٩٣.٤	٧,٤٢٢.٥	٪٧٣.٩	٨,٧٠٣.٧	٪٧٠.٨	٩,٦١٢.٩	٩٦.٧ %
الواردات	٢,٥٦٨.٤	٪١٠٢.٧	٤,٠٧٠.٧	٪٨٤.٨	٨,٣٢٤.٨	٪٩٦.٧	٨,٩٠٠.٨	٨٤.٩ %
المجموع	٨,٦٨٥.٤	٪٩٦.٥	١١,٤٩٣.٢	٪٧٧.٨	١٧,٠٢٨.٥	%.٨١	١٨,٥١٣.٧	٩٠.٦ %

وبذلك يمكن القول أن عام ١٩٦٤ كان بداية لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تجاه اليابان ، إذ شهد ذلك العام كما مر سابقاً فتح خطوط للطيران وتوقيع أول اتفاق رسمي بين البلدين.

كما شهد ايضا ازالة عقبة مهمة امام الصين الا وهي خسارة رئيس الوزراء الياباني هاياتو ايكيدا وفوز ايساكو ساتو في الانتخابات اليابانية التي اقيمت في تشرين الثاني عام١٩٦٤[١٧].

رحبت الصين الشعبية على لسان رئيس وزرائها تشو ان لاي في الثالث من كانون الاول عام ١٩٦٤ بفوز ايساكو ساتو ودعته الى الابتعاد عن سياسات ايكيدا المتشددة تجاه الصين[١٨].

مع بداية عام ١٩٦٥ حدث تطور يمكن وصفه بالمهم في الجانب الاقتصادي وكذلك السياسي ، اما ما يخص الاول ففي الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٥ ، وافقت الصين الشعبية على تعيين ثلاثة ممثلين تجاريين يابانيين في بكين ، اثنان يمثلان رابطة المصدرين والمستوردين اليابانيين – الصينيين – وواحد يمثل بنك طوكيو[١٩].

غادر الممثلون التجاريون اليابانيون إلى بكين في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٦٥ ومع ذلك ، أوفت اليابان بوعدها السابق لتايوان بعدم استخدام أموال بنك التصدير والاستيراد لتمويل الصادرات طويلة الأجل إلى الصين الشيوعية، اذ في الواحد والعشرين من كانون الثاني ، وافق يوشيو ساكوراوتشي(Yoshio Sakurauchi) ، وزير التجارة والصناعة الدولية اليابانية ، على التصدير على أساس الدفع المؤجل لمصنع فينيلون بقيمة ٢٦٥٠٠٠٠٠ دولار إلى الصين الشيوعية من قبل شركة نكيبو(Nichibo)، لكنه منع استخدام الأموال من بنك والتصدير الاستيراد[٢٠].

أثارت تلك السياسة غضب بكين التي ألغت من جانب واحد عددًا من العقود مع بداية شباط ١٩٦٥ بسبب الموقف العدائي لليابان المزعوم لحكومة ايساكو ساتو (Eisaku Sato)[٢١]،التي تولت مهامها بعد استقالة إيكيدا في عام ١٩٦٤ بسبب اعتلال صحته فالغي استيراد مصنع كبير للنسيج الصناعي ، وسفينة شحن تبلغ ١٢٤٠٠ طن ، ومصنع لأسمدة اليوريا ، وأربعين مادة أخرى كانت قيد التفاوض[٢٢].

اما الجانب السياسي حدث تطور مهم ايضاً مع بداية عام ١٩٦٥ تحولت مسألة تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية إلى قضية جوهرية وأساسية في السياسة اليابانية ، وأصبح من غير الممكن الفصل بين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين واليابان وهو ما أدى إلى انقسام كبير بين أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان، إذ شكل ما يقارب على الثمانين عضواً من الحزب المذكور في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٥ جمعية عرفت بهيأة أبحاث المشاكل الأفريقية والآسيوية وبدأ هؤلاء بالضغط على حكومة رئيس الوزراء الجديد ايساكو ساتو من أجل تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية[٢٣].

وبهدف زيادة الضغط على تلك الحكومة أيضاً قامت الصين من جانبها في الخامس عشر من شباط ١٩٦٥ بإلغاء اتفاق تجاري مع شركة تويو الهندسية كان ينص على شراء مصنع للحديد في الصين، كما وألغت أيضاً في الثامن من نيسان ١٩٦٥ عقداً آخر مع شركة هشياني الهندسية، وكذلك طردت عدد من مراسلي الصحف اليابانية[٢٤].

نتيجة للإجراءات الصينية هذه وكذلك للضغط الداخلي الياباني وايضاً من اجل تلطيف الاجواء مع بكين اخبر تاكيو ميكي(Takeo Miki) [٢٥]، وزير التجارة الدولية والصناعة آنذاك، في الثاني من اب ١٩٦٥ لجنة الدايت أن اليابان ليست ملزمة بـ "مذكرة يوشيدا" في اليوم التالي، أخبر رئيس الوزراء ساتو مجلس المستشارين أن "مذكرة يوشيدا" كانت رسالة خاصة ومن ثم فهي ليست وملزمة للحكومة ان بلاده ستفتح قنوات اتصال دبلوماسية مع الصين الشعبية خلال الأعوام المقبلة [٢٦]. ، ومع ذلك احتفظت اليابان بسياستها التي تحظر استخدام أموال بنك التصدير والاستيراد في تمويل التجارة مع الصين الشيوعية[٢٧].

استخدمت الصين الشعبية العقود التجارية كأدوات ضغط على اليابان وظهر ذلك واضحاً في أواخر عام ١٩٦٦ ، اذ بدء الصينيون بالضغط على الشركات اليابانية لقطع علاقتها بجمعية تعزيز التجارة اليابانية الصينية (Japan–China

Trade Promotion Association) (JCTPA) التي يديرها الحزب الشيوعي الياباني بسبب موقفه المؤيد للاتحاد السوفيتي في خلافه مع الصين الشعبية مستخدمين إنهاء العقود كتهديد[٢٨]، فقامت الشركات بعد ذلك بحل JCTPA وتحويل عضويتها إلى جمعية ترويج التجارة الدولية اليابانية المدعومة من الصين (the China-supported Japan International Trade Promotion Association)، كما كانت وكالة التجارة الصينية تطالب ممثلي الأعمال اليابانية بتضمين مدح ماو ، وإدانات تشيانغ كاي تشيك وحكومة ساتو ، وتأكيدات دعم مطالبة بكين بتمثيل الصين في الامم المتحدة كمقدمات أو بيانات مصاحبة للعقود[٢٩].

استمر انقسام اعضاء البرلمان الياباني حول مسألة توثيق الاتصال مع الصين الشعبية على الرغم من كل ذلك التقدم في مجال العلاقات التجارية بعد ان كان اغلب اعضائه معارضين للتوجه نحو الصين الشعبية طوال مدة الخمسينات ألا أنه بعد توقيع تلك الاتفاقيات تبلورت ثلاث اتجاهات ،اصحاب التوجه الاول يطلق عليهم الواقعيون يقودهم رئيس الوزراء ايساكو ساتو ويعتقدون أن توازن القوى في آسيا ضروري وأن اليابان يجب أن تحافظ على معاهدة الأمن المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية وأن تتخذ نهجًا تدريجيًا تجاه الصين فعلى الرغم من أن التجارة مع ذلك البلد مرغوبة الانها محفوفة بالمخاطر السياسية . على الجانب الآخر ، يوجد اصحاب التوجه الثاني ويطلق عليهم **"البراغماتيون"** ويسعون الى الاعتراف تدريجياً بأن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الصينية الحقيقية ، ويحثون مجلس الوزراء على زيادة الاتصالات على مستوى السفراء والتجارة مع بكين ؛ وان يقلل بحذر من اعتماد اليابان على الولايات المتحدة الامريكية ، إلى يسار كل من الواقعيين والبراغماتيين يقف "المثاليون" وأعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكي الديمقراطي و الحزب الشيوعي والاشتراكيون بصورة عامة ، يفضلون الاعتراف الدبلوماسي الفوري بالصين الشعبية ، والتجارة الحرة وغير المقيدة ، وإلغاء معاهدة الأمن المتبادل مع واشنطن. على الرغم من المجموعة الأكبر عددًا من أعضاء البرلمان المؤيدين لسياسة متحررة تجاه الصين ، فقد تمكن رئيس الوزراء ، بمساعدة الفصائل السائدة الأكثر تحفظًا ، من إبقاء حزبه متماسكًا على المسار "الواقعي" وإن نجاح الحزب الديمقراطي الليبرالي في انتخابات عام ١٩٦٩ ، هو أحد المؤشرات على أن موقف ساتو المعتدل المؤيد لواشنطن وحذره تجاه الصين هما سياسات مقبولة للناخبين[٣٠].

تم تقسيم التجارة "الشركات الصديقة" بشكل متساوٍ تقريبًا حيث بلغت نسبة تجارة "الشركات الصديقة" ٦٧٪ وتجارة L-T بنسبة ٣٣٪ فقط. بحلول عام ١٩٦٧ ، انخفضت نسبة التجارة L-T في الحجم الإجمالي للتجارة الصينية اليابانية إلى ٢٧.٧٪. هذه نتيجة مباشرة لموقف الصين الشيوعي العدائي المتزايد تجاه نظام ساتو، علاوة على ذلك ، أدى الانقسام المفتوح بين بكين والحزب الشيوعي الياباني (JCP) خلال الثورة الثقافية الصينية (١٩٦٦-١٩٦٩) إلى مراجعة بكين لقائمة "الشركات الصديقة"[٣١].

بلغ تنفيذ الاتفاقيات التجارية ٩٦.٥٪ للاتفاق الأول المبين في الجدول ٨ ، والنسبة المئوية ٧٧.٨٪ للاتفاقية الثانية ، و ٨١.٥٪ للاتفاقية الثالثة ، و ٩٠.٦٪ للاتفاقية الرابعة[٣٢].

في عام ١٩٦٧ ، انتهت اتفاقية L-T التي امدها خمس سنوات فانخفض حجم التجارة إلى ٥٥٧،٤٣٠ دولار[٣٣]،وبدأت الامور بالتدهور اذ فرضت الحكومة اليابانية قيود صارمة على الشركات اليابانية التي شاركت في المعرض العلمي الياباني الذي أقيم في مدينة تيانتسين الصينية، ورفضت تمديد إقامة ستة متدربين فنيين صينيين في اليابان، لكن الصينيين انزعجوا أكثر من الزيارات الرسمية لرئيس الوزراء ساتو إلى تايبيه في ايلول ولواشنطن في تشرين الثاني ١٩٦٧ ، وأشار ساتو في محادثاته مع الرئيس تشانغ كاي شيك ومع الرئيس الامريكي لندون جونسون إلى "التهديد" الذي تشكله الصين الشعبية على جيرانها[٣٤]، لكن الاخيرة واصلت محاولتها الاقتصادية مع اليابان ففي تشرين الثاني ١٩٦٧،أرسلت الصين برقية إلى اليابان ،وجهت فيها دعوة الى وفد ياباني لزيارة بكين للتفاوض على تجديد اتفاقية(L-T)[٣٥]، لذلك في كانون الثاني ١٩٦٨

التقى رئيس الوزراء الصيني تشو ان لاي مع اشينو هيساو (Ishino Hisao)،عضو البرلمان الياباني عن الحزب الاشتراكي، وبناء على استفسار من اشينو حول التجارة (L–T)، أجاب تشو أن اليابان يمكن أن ترسل عددًا صغيرًا من الممثلين وأن الصين سيكون لديها استعداد إيجابي لذلك[٣٦].

تنفيذاً لذلك وصل في الثاني من شباط ١٩٦٨ اثنان من قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي وهما فوروي يوشيمي Furui (Yoshimi) وتاغاوا سييتشي (Tagawa Seiichi) وعدد من اصحاب الشركات اليابانية للتباحث حول تجديد اتفاقية (L–T) وبعد مناقشات مطولة، وافق الصينيون على تمديد تجارة المذكرة سنة اخرى وبمبلغ يزيد قليلاً عن ١٠٠ مليون دولار[٣٧]،وان مكاتب الاتصال – مكتب Liao الصيني في طوكيو ومكتب تاكاساكي الياباني في بكين اللذان تم انشائهما تم إنشاؤه وفقًا للاتفاقية LT القديمة التجارة – تم تغيير اسمها إلى مكاتب المذكرات، وفي بيان مشترك ، أقر اليابانيون بالمبادئ السياسية الثلاثة لبكين وأعادوا التأكيد على مبدأ عدم الفصل بين الشؤون الاقتصادية والسياسية[٣٨].

الجدول رقم(٢) [٣٩] يوضح عدد الشخصيات الاقتصادية اليابانية والصينية التي زارت البلدين:

أنواع الشخصيات	١٩٥٤– ١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	المجموع
الشخصيات الاقتصادية اليابانية التي زارت الصين	١,٣١٩	٩٤٩	١,١١٤	٢,١٩٨	١,٦٥٠	١٨٠	٧,٤١٠
المجموع	٥,٣٠١	١,٤٠٧	٢,٠٠٢	٤,٢٦٣	٣,٧٠١	٣٦٢	١٧,٠٥٦
الشخصيات الاقتصادية الصينية التي زارت اليابان	١٨٦	١٩	٣٥	٢٩٢	٢٠٩	٢٦	١٠٤٥
المجموع	٦٨٢	٢٨٠	٤٨٠	٤٣٣	٤٣٥	٢٨	٢,٣٣٨

يتضح من خلال ما اتقدم انه بالرغم من تعثر العلاقات على المستوى السياسي الا ان المستوى الاقتصادي كان يسير باتجاه التطور وهو ما يدل على ان كل من الحكومة اليابانية والصينية كانتا مستفيدتان من تجارتهما وعلاقاتهما الاقتصادية .

الصين الشعبية قد انخفض من ١٠٠ إلى ٢٠ وذلك بسبب تعرض بعضهم لمضايقات من قبل الحرس الأحمر الذي كان في اوج نشاطه ابان الثورة الثقافية الصينية ؛كما تم القبض على ١٢ شخصًا يابانياً في تهم تجسس مختلفة[٤٠]، ان الاضطرابات الثورية تلك قد اضعفت الموقف السياسي للقادة الصينيين الذين كانوا مسؤولين عن ترويج التجارة الصينية اليابانية، ولا سيما

لياو تشينج تشي المفاوض الرئيسي لتجارة المذكرات ورئيس جمعية الصداقة الصينية اليابانية ونان هان تشن رئيس الرابطة الصينية لتعزيز التجارة الدولية اللذان تم عزلهما من جميع مناصبهما من قبل الحرس الأحمر وبالتالي حرموا من حرية القيام بأي مقاربات منهجية تجاه اليابان[٤١]، علاوة على ذلك ، تبنى المفاوضون الصينيون الاخرون موقفًا صارمًا وعقائديًا فيما يتعلق بالتجارة مع اليابان فغالبًا ما أثاروا قضايا سياسية قبل الحديث عن التجارة ، وربطوا المشكلات الاقتصادية بمعتقدات ماو السياسية ، وكشفوا عن أسلوب تفاوض محرج وغير فعال من خلال الانخراط في مشاورات مطولة مع مرؤوسيهم، لكن هذا الأسلوب كان متسقًا مع المتطلبات الوظيفية للثورة الثقافية التي ألهمت إجراءات صنع القرار الأكثر ديمقراطية في الهياكل البيروقراطية الصينية وهو ما كان عاملاً مساهماً في التدهور التدريجي في التجارة الصينية اليابانية خلال عام ١٩٦٨[٤٢].

بهدف تدارك الضعف في التجارة الصينية اليابانية وبعد زوال تأثيرات الثورة الثقافية في الصين الشعبية ، اقترح فوروي يوشيمي ، كبير المفاوضين لتجارة المذكرة الجديدة ، في الثاني من تشرين الاول ١٩٦٨على رئيس الوزراء ساتو في أن على الحكومة أن تلغي رسميًا خطاب يوشيدا المثير للجدل وزيادة استيراد الارز واللحم الصيني وحذر من أنه ما لم يتم اتخاذ هذه القرارات السياسية ، فقد يتم تعليق تجارة المذكرات تمامًا بعد عام ١٩٦٨[٤٣]، وعليه تم في شباط ١٩٦٩ تم تجديد اتفاقية (L–T) لسنة اضافية كان المبلغ التقديري لها حوالي ٧٠ مليون دولار (في كلا الاتجاهين)، ووضع الصينيون شرط جديد للمفاوضات التجارية المستقبلية وهو أن تبدأ مع محادثات سياسية يابانية ويجب أن يقبل اليابانيون المبادئ السياسية الصينية[٤٤].

بعد تجديد الاتفاقية قدرت مصادر تجارية يابانية أن صادرات اليابان إلى الصين الشيوعية في عام ١٩٦٩ بعد تجديد الاتفاقية ستصل إلى ما بين ٣٤٠ و ٣٥٠ مليون دولار من كلا قنوات التجارة مع الصين[٤٥].

غير ان الامور لم تخلوا من بعض التعقيدات ففي أوائل نيسان عام ١٩٦٩ ، برزت قضية اللحوم الصينية وتسببت ببعض التوتر في العلاقات التجارية الصينية اليابانية اذ طالب الصينيون اليابانيين بشراء اللحوم من الصين فعارضت وزارة الزراعة اليابانية استيراد اللحوم لأسباب صحية فقد أفاد فريق فحص صحي ياباني تم إرساله للتحقق من اللحوم الصينية أنه على الرغم من أن اللحوم كانت آمنة بشكل عام[٤٦]، إلا أنه لا يمكن ضمان سلامتها المطلقة، فقدم اليابانيون ، من خلال السياسي فوروي يوشيمي(Furui Yoshimi) ، حلاً وسطًا: مفاده ان اليابان ستشتري اللحوم إذا تمت معالجتها وتعبئتها على متن السفن اليابانية، علاوة على ذلك ، أعلن رئيس الوزراء ساتو أن حكومته ستوافق على[٤٧]:

(١) استيراد المزيد من السلع الصينية

(٢) تدشين رحلات جوية غير منتظمة بين بكين وطوكيو .

(٣) العمل بجدية أكبر لتحسين العلاقات الصينية اليابانية.

كانت بكين تدرك تماماً عمق الدعم الداخلي الياباني للتجارة معها لذلك اتهمت اليابان بـ "العداء" بسبب صيغة "التعبئة في الخارج". وحثت اليابان على التخلي عن نهجها المساند لتايوان والولايات المتحدة الامريكية وهددت بإنهاء التجارة تمامًا.

أوضح فوروي المواقف اليابانية وحاول تهدئة الاجواء داخل الصين ، باحثًا عن أرضية مشتركة[٤٨]، وأخيرًا في الرابع عشر من نيسان ١٩٦٩ وافق الصينيون على بيع اللحوم واستمرار التجارة. لكن ثمنها كان باهظًا: اذ تم توقيع فوروي على بيان ينص على[٤٩]:

(١) ان حكومة ساتو كانت مسؤولة عن تدهور العلاقات الصينية اليابانية.

(٢) كان مبدأ فصل الاقتصاد عن السياسة عقبة أمام تحسين العلاقات .

(٣) ان حكومة بكين هي الحكومة الشرعية للصين.

(٤) معاهدة الأمن المشترك بين الولايات المتحدة واليابان كانت تهديدا ليس فقط للصين ولكن لجميع الشعوب الآسيوية.

ايد اعضاء البرلمان من الاتجاه البرغماتي والمثالي بل وحتى جزء من الاتجاه الواقعي بيان فوروي وبينوا انه وقع البيان فقط لإنقاذ العلاقة التجارية وأن الغاية تبرر الوسيلة ، لكن اعضاء داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي انتقده بشدة ودعا إلى الانضباط الحزبي ضده[٥٠].

اما موقف الحكومة الرسمي فقد اعترف وزير الخارجية أيتشي كيتشي (Aichi Kiichi) أن تصريحات فوروي تختلف عن مواقف مجلس الوزراء وقيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي ، لكن البيان ستدرسه الحكومة بهدف تحسين العلاقات الصينية اليابانية[٥١].

يتضح مما تقدم ان بيان فوروي ، حقق فيه الصينيون مكاسب عدة اهمها انهم علموا علموا النوايا اليابانبة وكذلك أين يقف أعضاء البرلمان والحزب الليبرالي الديمقراطي من قضية الصين على الرغم من تجاهل الحكومة اليابانية للبيان وان ليس له مكانة رسمية، كما يمكن القول إن تجارة الصداقة خدمت أهداف الصين قصيرة المدى (تحفيز الدعم الرمزي للصين وماو ، ومعارضة سياسات حكومة ساتو بشأن تايوان والولايات المتحدة) ، بينما تخدم تجارة L–T أهدافًا بعيدة المدى (تشجيع اعتراف قيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي بالصين بصفتها دولة شرعية).

مع بداية عام ١٩٧٠ معظم وسائل الإعلام والمثقفين اليابانيين قد بدئوا يميلون لصالح بكين واخذ يتحول الى إجماع عام ضد سياسة ايساكو ساتو المناهضة للصين الشعبية لاسيما وأن اليابان في نضرهم قد تجاوزت الكثير من حيث التجارة والاتصالات غير الرسمية مع بكين، فحاول ساتو ان يهدئ من الضغط على حكومته فصرح في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٧١ امام البرلمان الياباني أن التطبيع الصيني الياباني وضع على جدول الأعمال السياسي في المستقبل القريب ، وقد استخدم وللمرة الأولى الاسم الرسمي للصين ، جمهورية الصين الشعبية، وواصل ساتو التحدث في هذا السياق طوال عام ١٩٧١[٥٢]، كما رحب ساتو بإنشاء "مجموعة دراسة العلاقات الدولية لصياغة سياسة الصين الجديدة International Relations study group) تضمنت هذه المجموعة بعض الأكاديميين المتخصصين في مجال الصين والعلاقات الدولية ابرزهم ايشيكاوا تادو(Ishikawa Tadao) جامعة كيو ، وايمهوري سيجاي(Imahori Seiji) جامعة هيروشيما، و ايشيكو جيفزو(Ichiko Chfizo) جامعة اوكانو مايزو ، واوميساو تادو(Umesao Tadao) جامعة كيوتو ، ، إيتو جان (Eto Jan)معهد طوكيو للتكنولوجيا ، كاميا فوجي (Kamiya Fuji) جامعة كيو ، كاناموري هيساو (Kanamori Hisao) وكالة التخطيط الاقتصادي ، كوساكا ماساتاكا (Kosaka Masataka) جامعة كيوتو[٥٣].

تزامن ذلك انه في شباط ١٩٧٠ انتهت اتفاقية (L–T) لذلك بدء مجتمع الاعمال في اليابان بالضغط وبشكل كبير على الجانب السياسي لتجديد تلك الاتفاقية لاسيما في ظل هذه الظروف الصناعية والمالية الرائدة في اليابان اذ ان مجموعات زايكاي (zaikai) وهي من كبرى المجموعات الصناعية في اليابان كانت غير قادر على مقاومة الإغراء من الصين، فاخذوا يديرون أعينهم إلى سوق الصين الذي يضم ٧٥٠ مليون شخص في ذلك الوقت[٥٤].

مجموعات زايكاي كانت تضم شركتين عملاقتين هما كانساي زايكاي (Kansai zaikai) والتي كانت لديها علاقات تجارية مع الصين منذ بدء الاتفاقات التجارية ، اما الثانية فهي شركة طوكيو زايكاي(Tokyo zaikai) التي كانت أكثر تأثيرًا وتضم أكبر منظمات الأعمال في اليابان ، مثل اللجنة اليابانية للتنمية الاقتصادية (Japans Committee for Economic Development)، الاتحاد الياباني للمنظمات الاقتصادية، (Japans Federation of Economic Organization)، الاتحاد الياباني لمديري الأعمال (Japans Federation of Business Managers), وغرفة اليابان للتجارة والصناعة (Japans Chamber of Commerce and Industry)، قد اخذت تبني خططها من اجل اختراق السوق الصيني[٥٥]، فذهب وفد ياباني مكون عشرة اعضاء من البرلمان الياباني وجميعهم من المؤيدين لتوسيع التجارة مع الصين الشعبية ، بزيارة بكين في الخامس عشر من نيسان ١٩٧٠ فقابلهم تشو ان لاي رئيس الوزراء الصيني وقدم لهم شروط سياسية للتجارة الصينية اليابانية[٥٦]:

١- إذا ساعدت الشركات اليابانية المصنعة الكبرى والتي تريد التعامل مع الصين الشعبية تشانغ كاي شيك رئيس تايوان في الهجوم على بكين او ساعدت كوريا الجنوبية بغزو كوريا الشمالية لن تتعامل الصين معهم.

٢- لن يكون للصين الشعبية تبادلات اقتصادية المصنعين اليابانيين والشركات ذات الاستثمارات الكبيرة في تايوان أو كوريا الجنوبية .

٣- لن تجري الصين الشعبية اتصالات مع الشركات التي قدمت أسلحة وذخائر لدعم العدوان الأمريكي في الهند الصينية.

٤- لن تتعامل الصين الشعبية مع الولايات المتحدة الامريكية او الشركات المشتركة او الشركات التابعة للولايات المتحدة الامريكية في اليابان.

بعد انتهاء الزيارة عاد الوفد الى اليابان وتزامن ذلك مع زيارة قام بها وانغ شياو يون(Wang Guoquan) نائب الأمين العام لجمعية الصداقة الصينية اليابانية(deputy secretary-general of the China-Japan Friendship)(CJFA) الى اليابان ،والتقى بعدد من قادة الزايكاي الذين كانوا حريصين على دخول سوق الصين وأوضح لهم سياسة الصين تجاه اليابان ، بما في ذلك الشروط الأربعة لـ تشو ان لاي[٥٧].

في أواخر اب1971 ، زار وانغ شياو يون نائب الأمين العام لجمعية الصداقة الصينية اليابانية(CJFA) اليابان مرة ثانية بمناسبة تشييع جنازة كينزو ماتسومورا (Kenzo Matsumura) الموالي للصين واحد زعماء الحزب الليبرالي الديمقراطي ، فالتقى هناك بأكثر من ٥٠٠ شخص من كبار السياسيين ورجال الأعمال اليابانيين وأجرى محادثات ودية معهم حول تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين[٥٨]، ثم في ايلول من نفس العام قام قادة مجموعة زايكاي بزيارة بكين والتقوا بتشو ان لاي ونائبه لي شيانيان اللذان ابديا مرونة في التعامل مع اليابان واخبر تشو اليابانيين أن الصين ستكون قادرة على توريد المواد الخام إلى اليابان وأكد انه يمكن لكل من الصين واليابان ان تتطورا علاقتهما في مختلف الاصعدة ولاسيما السياسي[٥٩].

قبل قادة زايكاي واغلب الشركات اليابانية بالشروط الصينية وبدء الكثير من الدبلوماسيين اليابانيين ولاسيما أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم لإجراء اتصالات علنية مع الصين الشعبية[٦٠]، وهو ما حدث بالفعل، إذ شكل ايشيرو فوجياما(Aiichiro Fujliyama) وهو أحد كبار قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، في الثالث تشرين الاول 1971 لجنة خاصة عرفت بلجنة تحسين العلاقات اليابانية – الصينية وضمت في عضويتها أغلبية أعضاء البرلمان الياباني كما وقامت هذه اللجنة في العشرين من تشرين الاول عام ١٩٧١ بزيارة بكين[٦١].

استمرت الزيارة إلى الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٧١ تم قبول الشروط السياسية الصينية الأربعة من قبل المفاوضين اليابانيين وتم تجديد اتفاقية (L-T) بذات التفاصيل السابقة وصدر بيان مشترك أكد فيه الوفد الياباني على أن دولة الصين واحدة تمثلها حكومة بكين وأن مسألة تايوان هي قضية داخلية لا يجوز التدخل فيها[٦٢].

تزامن هذا التغير في سياسة اليابان الاقتصادية انفراج العلاقات الامريكية الصينية عقب اعلان الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) في السادس عشر من تموز ١٩٧١عن نيته زيارة بكين في شباط المقبل[٦٣].

بالفعل قام الرئيس نيكسون بزيارة بكين في الواحد والعشرين من شباط ١٩٧٢ وصدر ما عرف ببيان شانغهاي وذلك في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٧٢ الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين واحدة، وان تايوان جزء مهم من ذلك البلد وأنها أي الولايات المتحدة الأمريكية ستؤيد تمثيل الصين الشعبية في منضمة الأمم المتحدة [٦٤].

الجدول رقم(٣) [٦٥] يوضح الصادرات اليابانية إلى الصين حسب السلع في عام ١٩٧٠

السلعة	الصـادرات اليابانيـة إلـى الصـين:(الوحدة مليـون دولار)	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات اليابانية
المجموع	٥٦٩	١٠٠	٢.٩
الغذاء والحيوانات	-------	------	------
المشروبات والتبغ	------	------	------
المواد الخام	١٤	٢.٥	٤.٣
الوقود المعدني والتشحيم	-----	-----	-----
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	------	-----	------
المواد الكيميائية	١٣٨	٢٤.٥	١١.٢
العناصـــر والمركبـــات الكيميائية	٩٢.٥	١٦.٣	١٧.٣
أسمدة مصنعة	١٩.٩	٣.٥	٣٨.٧
مواد بلاستيكية	١٩.٨	٣.٥	٤.٦
البضائع المصنعة	٢٩٦	٥٢.١	٤.٦
المعادن غير الحديدية	٢٦.٩	٤.٧	١٠.٨
مصنوعات المعادن	١١.٨	٢.١	١.٧
الآلات ومعدات النقل	١١٤	٢٠.١	١.٥
آلات غير كهربائية	٦٩.٨	١٢.٣	٣.٥
معدات النقل	٣٨.٩	٦.٨	١.١
المصنوعات المتنوعة	٥	٠.٩	١.٩
المـــواد والســـلع غيـــر المذكورة	-----	------	-----

الخاتمة:

١- لم يكن امام اليابان سوى استخدام الجانب الاقتصادي كأسلوب للتعامل مع الدول الاسيوية لاسيما بعد ان منعتها الولايات المتحدة من تطوير الجانب السياسي والعسكري الياباني بموجب اتفاقية الامن المعقودة بين الطرفين عام ١٩٥١.

٢- ان توقيع الاتفاقية التجارية بين الصين الشعبية واليابان هي التي مهدت الطريق لتوقيع اتفاقية الصداقة والسلام مما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه كل من طوكيو والصين وبكين للجانب الاقتصادي والذي كان الحافز والدافع الاكبر لتطور الجانب السياسي بين البلدين .

٣- استخدمت اليابان الجانب الاقتصادي كمفتاح لسياستها الخارجية تجاه الدول الاسيوية فبعد ان كانت تلك الاقطار ترى في اليابان المستعمر الاكبر في المنطقة وتتحاشى التعامل معه اصبحت بعد ذلك تسعى لتطوير علاقاتها بما يخدم مصالح الطرفين.

٤- انعكس استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بصورة ايجابية على سياستها الاقتصادية الخارجية .

٥- عكس استخدام اليابان للاقتصاد في التعامل السياسي مع الدول اسلوباً جديداً وطريقة مبتكرة نجحت فيها طوكيو بصورة كبيرة جداً.

٦- لم يكن استخدام اليابان للأسلوب الاقتصادي في السياسة الخارجية وليد الصدفة بل انها استخدمته ايضا قبل الحرب العالمية الثانية عندما رفعت شعار منطقة الازدهار المشترك في اسيا وقامت بتطبيقه باستخدام القوة العسكرية وهو الامر الذي اثبت فشله ولذلك تحاشت اليابان هذه المرة كل ما من شانه توتير العلاقات بينها وبين الدول الاسيوية.

الهوامش:

(1)Chae-Jin Lee, The Politics of Sino-Japanese Trade Relations ,Op,Cit,P.132.

(2)Alexander K. Young, Japan's Trade with China: Impact of the Nixon Visit, The World Today, Vol. 28, No. 8 (Aug., 1972), p. 347.

(3)George P. Jan, Japan's Trade With Communist ,Op.Cit,P.913.

(4)Ibid.

(5) Barweet Deak, Op. Cit,p.133.

(6) R.K. Jain m Op. Cit, P.85.

(7)Mayumi Itoh, Op. Cit, p.51.

(8)Ryosei Kokubun, Yoshihide Soeya, Akio Takahara, and Shin KawashimaOp,cit,P.64-65.

(9) Ibid, P.65.

(10)Ibid, P.70-71.

(11)Ibid,P.71.

(12)George P. Jan, Japan's Trade With Communist ,Op.Cit,P.914.

(13) G.C. Allen, The Japanes Economy,New York,1981,p.91.

(14) Ibid

(15)Chae-Jin Lee The Politics of Sino-Japanese Trade Relations,Op,Cit,P.131.

(16)George P. Jan, Japan's Trade With Communist ,Op.Cit,P.917.

(17) G.C. Allen, Op,Cit,,p.92.

(18) Ibid.

(19) Linus Hagstrom Op. Cit,p.53;Dong Dong Zhang,Op,Cit,P.81.

(20)George P. Jan, Japan's Trade With Communist ,Op.Cit,P.914.

(٢١) ايساكو ساتو (١٩٠١-١٩٧٥) ولد في بمحافظة ياماغوتشي درس القانون الألماني في جامعة طوكيو الإمبراطورية وفي عام ١٩٢٣ ، اجتاز امتحانات الخدمة المدنية العليا .بعد التخرج في العام التالي ، أصبح موظفًا مدنيًا في وزارة السكك الحديدية . شغل منصب مدير مكتب سكك حديد أوساكا من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٦ ، ونائب وزير النقل من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٨ دخل ساتو مجلس الدايت الوطني في عام ١٩٤٩ كعضو في الحزب الليبرالي ارتقى تدريجياً في صفوف السياسة اليابانية ، وشغل سلسلة من المناصب الوزارية وفي عام ١٩٦٤ خلف هاياتو إيكيدا كرئيس للوزراء شغل منصب رئيس الوزراء من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٢ وهو ثالث أطول رئيس للوزراء في الخدمة ، ويحتل المرتبة الثانية في أطول خدمة متواصلة كرئيس للوزراء،للمزيد ينظر

Ryūji Hattori, , Eisaku Sato, Japanese Prime Minister, 1964-72: Okinawa, Foreign Relations, Domestic Politics and the Nobel Prize, Routledge London,2020.

(22)Dong Dong Zhang,Op,Cit,P.82.

(23) Morris B, Jansen , Op. cit, P.504; Alexander Eckstein, Communist China's Economic Growth and Foreign Trade,New York: McGraw-Hill, 1966, p. 200-l.

(24) D.O.Wller Op. Cit,P.243; Dong Dong Zhang,Op,Cit,P.86.

(٢٥) تاكيو ميكي (١٩٠٧-١٩٨٨) ولد بمحافظة توكوشيما ، من عائلة تمتهن الزراعة وتتاجر بالثروة الزراعية ، التحق في كلية الحقوق بجامعة ميجي ، تمكن ميكي من زيارة الولايات المتحدة الامريكية، حيث رأى عن كثب كلاً من المجتمع الليبرالي الأنجلو أمريكي وكذلك نفور هذا المجتمع من الدول الشمولية مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية والاتحاد السوفيتي، التحق بجامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس ، وحصل على الدكتوراه الفخرية في القانون عام ١٩٦٦، خلال عام ١٩٣٧ انتخب ميكي عضوا في البرلمان ، وفاز بإعادة انتخابه ما لا يقل عن ١٩ مرة على مدار ٥١ عامًا عن الحزب الليبرالي الديمقراطي ،تولى منصب وزير الخارجية في وزارة ساتو، اصبح رئيس للوزراء بعد كاكوية تاناكا في ٩ كانون الاول ١٩٧٤، للمزيد ينظر :,Akio Watanabe (ed.),Op,Cit,P.189-206

(26) Peter T.Y, cheung, Op. Cit, p.121.

(27)George P. Jan, Japan's Trade With Communist ,Op.Cit,P.914.

(28)Chae-Jin Lee, China and Japan: New Economic Diplomacy ,Op,Cit ,P. 17.

(29)Chae-Jin Lee, The Politics of Sino-Japanese Trade Relations,Op,Cit,P.135-136.

(30)George P. Jan, The Japanese People and Japan's Policy toward Communist China,Op,Cit, p. 610.

(31)George P. Jan, Japan's Trade With Communist ,Op.Cit,P.914-915.

(32)Ibid,P.915.

(33)Ibid.

(34)Yoshihide Soeya,Op,Cit,P.101.

(35)Ibid.

(36)Ibid,P.102.

(37)Chae-Jin Lee, The Politics of Sino-Japanese Trade Relations,Op,Cit,P.134.

(38)Kurt Werner Radtke,Op,Cit,P.119.

(٣٩)Chae-Jin Lee, The Politics of Sino-Japanese Trade Relations, 1963-68,Op,Cit,P.١٣١.

(40)Yoshihide Soeya,Op,Cit,P.113.

(41)Ibid..

(42)Ibid,P.114.

(43)Chae-Jin Lee, The Politics of Sino-Japanese Trade Relations,Op,Cit,P.142.

(44)Ibid.

(45)Ibid.

(46)J. Stephen Hoadley and Sukehiro Hasegawa,Op,Cit,P.١٤٩.

(٤٧) Chalmers Johnson,The Patterns of Japanese Relations with China, 1952-1982,Pacific Affairs, Vol. 59, No. 3 (Autumn, 1986), p. 406.

(48)J. Stephen Hoadley and Sukehiro Hasegawa,Op,Cit,P.١٤٩-150.

(49)Ibid,P.150

(50)J. Stephen Hoadley and Sukehiro Hasegawa,Op,Cit,P.١٤٩-150.

(51) Ibid.

(٥٢) Chalmers Johnson,OP,Cit, P.412.

(٥٣) من الجدير بالذكر ان هذه المجموعة اجتمعت رسميًا لأول مرة في ٢٦ اب ١٩٧١. ومن بين أهم أنشطتها كتابة خطاب الاعتراف الياباني بجمهورية الصين الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين بعد عام ١٩٧٢،للمزيد ينظر : Chalmers Johnson, ,Op,Cit,P.412.

(54)Yoshihide Soeya,Op,Cit,P.120.

(55)Ibid.

(56)Ibid,P.121.

(57)Tao Peng ,China.s Changing Japan Policy in the Late 1960s and Early 1970s and the Impact on Relations with the United States, The Journal of American.East Asian Relations, Vol. 15 (2008),P.159.

(58)Ibid.

(59)Ibid,P.160.

(60)Ibid,P.161.

(61) Morris B, Jansen , Op. cit, P.505.

(62) G.C. Allen, Op. cit, P.523.

(63)Tao Peng,Op,Cit,P.161.

(64)Alexander K. Young,Op,Cit,P.349.

(65)David G. Brown, Chinese Economic Leverage in Sino-Japanese Relations,Asian Survey, Vol. 12, No. 9 (Sep., 1972), P.759.